

Distr.: General
27 April 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

البند ١٥٢ من جدول الأعمال

تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

تقرير أداء ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من
١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

اعتمادات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	٣٠٠ ٤٠٢ ٧٩٤ دولار
نفقات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	١١٤ ٠٠٠ ٣٥٤ دولار
الرصيد الحر للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	٣٠٠ ٤٨ ٦٨٠ دولار
اعتمادات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	٨٠٠ ٩٣٧ ١٧١ دولار
النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ ^(١)	٦٠٠ ١٦٨ ٧٦٨ دولار
الانخفاض المتوقع في الإنفاق للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ ^(١)	٢٠٠ ٣ ١٦٩ دولار

(أ) التقديرات في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/732). وخلال نظرها في التقرير، اجتمعت اللجنة بممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية اختتموها بردود خطية وردت في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

٢ - وأنشأ مجلس الأمن ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في قراره ١٥٢٨ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤، ومددت مؤخرا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بموجب قرار المجلس ٢٢٨٤ (٢٠١٦) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يكمل، بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، سحب جميع العناصر النظامية والمدنية، باستثناء العناصر اللازمة لولاية البعثة وإتمام إغلاق العملية في الفترة من ١ أيار مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٣ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥٨/٦٩ بء، خفض الاعتماد المخصص للإنفاق على العملية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ بما مقداره ٥٠٠ ٤٤٧ ١٥ دولار ليلبلغ إجماليه ٣٠٠ ٧٩٤ ٤٠٢ دولار (صافيه ٤٠٠ ٥١٧ ٣٩٥ دولار).

ثانيا - أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

٤ - ترد المعلومات المتعلقة بأداء ولاية العملية في الفقرات ٤ إلى ٧ من تقرير الأداء (A/71/732). ويشير الأمين العام إلى أن مجموع النفقات المخصصة للإنفاق على العملية للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ بلغ ١١٤ ٠٠٠ ٣٥٤ دولار، مقارنة بمبلغ كلي إجماليه ٣٠٠ ٧٩٤ ٤٠٢ دولار اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة ٢٥٨/٦٩ بء، مما يمثل معدل لتنفيذ الميزانية نسبته ٨٧,٩ في المائة. وترد معلومات تفصيلية عن تنفيذ ميزانية العملية في الفقرات من ٨ إلى ٢١ من تقرير الأداء.

٥ - وقدم الأمين العام معلومات عن أداء موارد العملية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ في الفرع ثالثا من ذلك التقرير الذي يتضمن موجزا للموارد المالية، وعمليات إعادة توزيع الأموال فيما بين فئات الإنفاق، وأنماط الإنفاق الشهرية، والإيرادات والتسويات الأخرى، والإنفاق على المعدات المملوكة للوحدات، وقيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية.

٦ - ويرد تحليل الفروق في الفرع رابعا من تقرير الأمين العام. ويشير التقرير إلى أن الانخفاض الصافي في الإنفاق يعزى إلى انخفاض الاحتياجات في إطار فئات الإنفاق الثلاث جميعها: (أ) الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة (٩٠٠ ١٨٦ ٢٣ دولار، أو بنسبة ٨,١٠ في المائة)، نتيجة خفض الحد الأقصى المأذون به للعنصر العسكري، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٦٠ (٢٠١٦) المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وارتفاع معدلات الشغور الفعلية، بسبب إعادة الوحدات العسكرية إلى أوطانها قبل الموعد المقرر؛ (ب) الموظفون المدنيون (٩٠٠ ٤٢١ ٤ دولار، أو بنسبة ٤,٥ في المائة)، نتيجة ارتفاع معدلات الشغور الفعلية للموظفين الدوليين، ومتطوعي الأمم المتحدة والأفراد المقدمين من الحكومات؛ (ج) التكاليف التشغيلية (٥٠٠ ٠٧١ ٢١ دولار، أو بنسبة ٢٠ في المائة)، يعزى أساسا إلى انخفاض تكلفة الوقود والزيوت ومواد التشحيم؛ وانخفاض المصروفات المتعلقة بالمرافق العامة وخدمات التخلص من النفايات وخدمات الصيانة، وانخفاض الاحتياجات في إطار اقتناء اللوازم الهندسية والمولدات الكهربائية. ونشأت الفروق أيضا نتيجة انخفاض قيمة فرنك الجماعة المالية الأفريقية مقابل دولار الولايات المتحدة (المعدل المقرر هو أن دولارا واحدا من دولارات الولايات المتحدة يساوي ٥٣٨,٣ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (XOF)، مقارنة بالمعدل المتوسط الفعلي وهو أن دولارا واحدا من دولارات الولايات المتحدة يساوي ٥٩٣,٧٥ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (XOF).

٧ - وتشير المعلومات المقدمة من الأمين العام إلى أن مبلغ قدره ٢٠٠ ١٤٩ ١٦ دولار خصص للموظفين الوطنيين وأن مجموع النفقات بلغ ٢٠٠ ٦٢٤ ١٩ دولار، مما يمثل زيادة في الإنفاق قدرها ٥٠٠ ٤٧٥ ٣ دولار، أو بنسبة ٥,٢١ في المائة. ولاحظت اللجنة الاستشارية أن الأمين العام وضع في تقريره أن الفرق يعزى أساسا إلى ارتفاع المتوسط الفعلي لرتبة م و ف - جيم، الدرجة ٥، فيما يتعلق بالموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، ورتبة خ ع - ٥، الدرجة ٤، فيما يتعلق بالموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، بالنسبة للموظفين العاملين في البعثة، مقارنة برتبة م و ف - باء، الدرجة ١، ورتبة خ ع - ٤، الدرجة ٧، على التوالي، المدرج اعتمادهما في الميزانية. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن الزيادة في النفقات تعزى إلى المرتب الصافي للموظف الوطني من الفئة الفنية من الدرجة/الرتبة م و ف - جيم/٦، أو ٦٦٧ ٠٨٥ ٢ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٣ ٥٢١ دولارا) (XOF)، بالرغم من أن المبلغ المدرج في ميزانية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ كان ١٧٤ ٣٥٨ ١ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٢ ٢٩٤ دولارا) (XOF)، مما أدى إلى زيادة فعلية في الإنفاق بنسبة ٥٣ في المائة خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وترى اللجنة الاستشارية أن المعلومات المتعلقة بالنفقات من حيث الزيادة المسجلة في تكاليف الموظفين لا تزال تفتقر إلى الوضوح وتأمل أن تُقدم معلومات إضافية إلى الجمعية العامة خلال نظرها في تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية العملية.

٨ - ويشير تقرير الأمين العام إلى أن مبلغ قدره ٤٠٠ ٢٩٦ ١ دولار خصص للخدمات الطبية وأن النفقات بلغت ٨٠٠ ٧٩٨ دولار خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، مما يمثل انخفاضاً في الإنفاق بقيمة ٦٠٠ ٤٩٧ دولار، أو بنسبة ٣٨,٤ في المائة، مقارنة بالمبلغ المخصص. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً، عند الاستفسار، أن انخفاض النفقات في إطار بند الخدمات الطبية يعزى إلى (أ) التأخر في شراء اللوازم الطبية، وتكاليف المختبرات، والعقاقير واللوازم الاستهلاكية المتعلقة بطب الأسنان، علماً بأن بعضاً منها غير متوفر بموجب العقود الإطارية؛ (ب) انخفاض الاحتياجات من أكياس الدم والعقاقير ومجموعات المواد واللوازم الاستهلاكية الطبية نتيجة انخفاض عدد العيادات التي يجري تشغيلها وصيانتها، وذلك بسبب تخفيض عدد الأفراد العسكريين في سياق خفض التدريجي العام للعملية؛ (ج) حالات السداد المعلقة بالنسبة للقاحات الحمى الصفراء المتاحة للوحدات العسكرية من البلدان المساهمة بقوات. وفيما يتعلق بعملية سداد تكاليف اللقاحات للبلدان المساهمة بقوات، أبلغت اللجنة أن البعثة تستعرض الطلب المقدم من الحكومة وتقوم، حال التحقق منه، بتقديمه إلى المقر لسداد التكاليف. وإن اللجنة الاستشارية، إذ تلاحظ الحالة الخاصة التي يمثلها السداد المباشر لتكاليف لقاحات الحمى الصفراء حسبما هو محدد حالياً في دليل السياسات والإجراءات المتعلقة بسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات/للشرطة التابعة للبلدان المساهمة بالقوات/بالشرطة المشاركة في بعثات حفظ السلام وبمراقبة تلك المعدات (دليل المعدات المملوكة للوحدات)، ترى أنه ينبغي تقديم معلومات مستكملة في هذا الصدد إلى الجمعية العامة عند نظرها في تقرير الأمين العام.

الإبلاغ غير الصحيح عن النفقات

٩ - عند الاستفسار، قُدمت إلى اللجنة الاستشارية معلومات تشير إلى أن بعض النفقات سجلت بشكل غير صحيح في فئات غير الفئات المحددة لها في الميزانية، مما أدى إلى الإبلاغ عن فروق في تقرير الأداء. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن النقص في الإنفاق بقيمة ٣٠٠ ٢٠٨ دولار (٤١,١ في المائة) المبلغ عنه تحت بند الخبراء الاستشاريين يعزى جزئياً إلى أن النفقات المتعلقة بالمتعاقدين الأفراد، وهي نفقات كانت قد أدرجت أصلاً في الميزانية تحت بندي الخبراء الاستشاريين في مجال التدريب والمرافق والهياكل الأساسية، قد سجلت خطأً تحت بند الخبراء الاستشاريين (لأغراض غير التدريب). وتحشى اللجنة الاستشارية أن يؤدي الخطأ في تسجيل النفقات إلى الحيلولة دون إجراء مقارنة وتحليل لأنماط الإنفاق بشكل سليم. وترد ملاحظات اللجنة وتعليقاتها بشأن هذه المسألة أيضاً في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/71/836).

١٠ - ويشير تقرير الأمين العام إلى أن المبلغ الإجمالي، وقدره ٩٠٠ ٢٢٣ ٦٥ دولار، يشمل الرصيد الحر البالغ ٣٠٠ ٦٨٠ ٤٨ دولار فيما يتعلق بالفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥

إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ والإيرادات الأخرى البالغة ٦٠٠ ٥٤٣ ١٦ دولار المتأتية من إيرادات الفوائد (٩٩٣ ٤٠٠ دولار) وإيرادات أخرى/متنوعة (٣٠٠ ٣٢٥ ١ دولار) وإلغاء التزامات الفترات السابقة (٩٠٠ ٢٢٤ ١٤ دولار). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن الالتزامات غير المصفاة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ بلغت ٨٠٠ ٨٥٤ ١٣ دولار في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٧.

مسائل تتعلق بتقرير مجلس مراجعي الحسابات

١١ - عند النظر في تقرير الأمين العام عن تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، كان معروضا على اللجنة الاستشارية تقرير مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/5 (Vol. II)). ولاحظ المجلس، في تقريره، أن العملية هي من البعثات الأربع التي سجلت أعلى مستوى من الفروق بين الميزانية والنفقات. وقدم المجلس أيضا ملاحظات وتوصيات تتصل بالعملية بشأن المسائل التالية: الحالات التي تكون فيها الأصول مستهلكة تماما ولكنها لا تزال قيد الاستخدام؛ والحسابات المشتركة بين الوكالات المستحقة القبض منذ فترة طويلة؛ واستخدام عمليات إعادة التوزيع.

١٢ - ويمكن الاطلاع على تعليقات إضافية للجنة الاستشارية بشأن المعلومات المقدمة في تقرير أداء الميزانية (A/71/732)، عند الاقتضاء، في المناقشة المتعلقة بالفترة الحالية الواردة في الفرع ثالثا أدناه.

ثالثا - معلومات عن الأداء خلال الفترة الحالية

ألف - الولاية والنتائج المقررة

١٣ - أشار الأمين العام في تقريره إلى أن مجلس الأمن مدد، بموجب قراره ٢٢٨٤ (٢٠١٦) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦، ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لفترة نهائية غايتها ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وفي القرار نفسه، إن مجلس الأمن: (أ) طلب إلى الأمين العام أن يكمل، بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، سحب جميع العناصر النظامية والمدنية، باستثناء العناصر اللازمة لولاية البعثة (الفقرة ١٧)؛ (ب) قرر أن تتمثل ولاية البعثة، اعتبارا من ١ أيار/مايو إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، في إتمام إغلاق البعثة (الفقرة ١٨).

١٤ - وكما أشير في تقرير اللجنة الاستشارية (A/71/676، الفقرة ٧)، فإن العملية عكفت على الانتهاء من أنشطتها المتبقية وشرعت في الوقت نفسه في تسليم المهام المتبقية إلى الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء، وفي تصفية العملية. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن عملية تسليم المهام بدأت بعد التوقيع على خطة تسليم مهام العملية في ١٧ تشرين الأول/

أكتوبر ٢٠١٦. وأبلغت اللجنة أيضا أن الخطة تشمل ستة عناصر حيوية، هي: (أ) التلاحم الاجتماعي؛ (ب) حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية؛ (ج) إصلاح قطاع الأمن؛ (د) نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإدارة الأسلحة ونزع سلاح المدنيين؛ (هـ) الدفاع والأمن وإنفاذ القانون؛ (و) الاتصالات (تحديدا ما يتصل بإذاعة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على موجة التضمين الترددي (UNOCI FM)).

١٥ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أيضا أنه يجري إنهاء خدمة الموظفين الإداريين المدنيين قبل إقفال الحسابات، والاستعانة بمركز الخدمات الإقليمي في عننتي، أوغندا، وبالمقر لأداء المهام.

باء - الوضع المالي لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

١٦ - في قرارها ٢٧١/٧١، قررت الجمعية العامة أن تعتمد للحساب الخاص لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مبلغا قدره ٨٤٨ ٩٣٧ ١٧١ دولارا لتغطية نفقات العملية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، يشمل مبلغا قدره ١٥٣ ٠٤٦ ٠٠٠ دولار سبق أن أذنت به الجمعية العامة للعملية بموجب أحكام قرارها ٢٧٢/٧٠ للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

١٧ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن مبلغا مجموعه ٤٠٠ ٩١٧ ٧٥١ ٥ دولار قسم كأئنة مقرر على الدول الأعضاء فيما يتعلق بالعملية منذ إنشائها حتى ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وأبلغت اللجنة أيضا أن المدفوعات المقبوضة حتى التاريخ نفسه بلغت ٨٠٠ ٠٤٢ ٨٨٩ ٥ دولار، بحيث يبقى رصيد غير مسدد قدره ٦٠٠ ٧٠٨ ٢٨ دولار. وفي ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧، بلغ الرصيد النقدي للعملية ٨٠٠ ٩٤٢ ٩١ دولار، وهو ما يكفي لتغطية الاحتياطي النقدي التشغيلي لمدة ثلاثة أشهر البالغ ٧٠٠ ٤٩٩ ٣٤ دولار.

١٨ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى نداءات الجمعية العامة المتكررة الموجهة إلى جميع الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها المالية في حينها وبالكامل ودون شرط، وفقا لميثاق الأمم المتحدة (قرارات الجمعية العامة ٢٤٧/٧٠ و ٢٧١/٧٠ و ٢٨٥/٧٠). وتكرر اللجنة التأكيد أيضا على ضرورة أن يحدد الأمين العام حلا لمشكلة التأخر في تسديد الاشتراكات المقررة، بسبل منها التواصل بمزيد من الفعالية مع الدول الأعضاء (انظر A/70/742/Add.3، الفقرة ٩).

١٩ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن مدفوعات بقيمة ٩٠٠ ٨٦٨ ٦٨ دولار سددت، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، للبلدان المساهمة بقوات لتغطية تكاليف القوات بالمعدلات القياسية للفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وأن مبلغا قدره ٨ ٩١٦ ٣٦٥ دولارا تم دفعه في ١٥ آذار/مارس للفترة من ١ تشرين الثاني/

نوفمبر ٢٠١٦ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وبالنسبة للفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، دفعت مبالغ بقيمة ٤٠ ٤٣٦ ٢٠٠ دولار لسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، ليصبح بذلك الرصيد المستحق ٥ ٧٢٣ ٩٠٠ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ودُفع مبلغ إضافي قدره ٤ ٨٨٧ ٧٣١ دولارا في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٧ للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٢٠ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه فيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز دفع مبلغ قدره ٥ ٨٠٢ ٥٠٠ دولار لتسوية ١٤٧ مطالبة حتى آذار/مارس ٢٠١٧. وأبلغت اللجنة أن ثمة سبع مطالبات تنتظر التسوية. وتأمل اللجنة أن تتم تسوية جميع المطالبات المعلقة على وجه السرعة.

٢١ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا أن حالة شغل الوظائف في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار كانت في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ كما يلي:

الفئة	الوظائف المأذون بها/ المعتمدة ^(أ)	الوظائف المقررة ^(ب) (في المتوسط)	الوظائف الفعلية (في المتوسط)	متوسط معدل الشغور (كنسبة مئوية)
المراقبون العسكريون	١٩٢	١١٢	٩٣	١٧
أفراد الوحدات العسكرية	٣ ٨٠٨	٢ ١٣٩	١ ٧٤٧	١٨
أفراد شرطة الأمم المتحدة	٥٠٠	٤٠٦	٢٥٠	٣٨
أفراد الشرطة المشكّلة	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠	٣٦٦	٦٣
الموظفون الدوليون	٢٥١	٢٢٨	٢٠٨	٩
الموظفون الوطنيون	٥٤٥	٤٢١	٣٩٥	٦
متطوعو الأمم المتحدة	٨٩	٧٣	٦٤	١٢

(أ) يمثل أعلى قوام مأذون به للفترة بالنسبة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والوظائف المعتمدة للموظفين المدنيين.

(ب) يمثل متوسط القوام المأذون به عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٨٤ (٢٠١٦) بالنسبة للأفراد العسكريين وخطة خفض التدريجي لعدد الموظفين المدنيين.

٢٢ - وزودت اللجنة الاستشارية بجدول يبين النفقات الجارية والمتوقعة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، بما في ذلك أسباب الفروق بينها. وبلغت النفقات المقدرة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ ما مقداره ٢٠٠ ٣٠٣ ١٤١ دولار. وعند إغلاق البعثة (٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧)، سيبلغ مجموع النفقات المقدرة ١٦٨ ٧٦٨ ٧٠٠ دولار، ليبقى بذلك رصيد حر متوقع قدره ٣ ١٦٩ ١٠٠ دولار. وعند الاستفسار، زودت اللجنة

معلومات تفيد بأن رصيد الحسابات المستحقة القبض (من وكالات الأمم المتحدة الأخرى) بلغ ١٦٣ ٣٤١ دولاراً في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

جيم - أنشطة التصفية والترميم والسلامة البيئية

٢٣ - عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن جميع الخصوم المستحقة حتى تاريخه مدرجة في دفاتر وسجلات العملية وأن الرصيد النقدي المتوفر حالياً في الحساب الخاص للعملية كاف لتغطية الالتزامات المسجلة المستحقة لجميع البلدان المساهمة بقوات وبوحدات شرطة مشككة.

٢٤ - أما فيما يتعلق بالأصول، فقد أبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً أن البعثة تتوقع تحويل أصول بقيمة ١١,٥ مليون دولار إلى بعثة أخرى؛ وتحويل أصول بقيمة ٧١٠ ٠٠٠ دولار إلى إدارة شؤون السلامة والأمن؛ وبيع أصول بقيمة ٧ ملايين دولار تقريباً. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تجري تصفية الأصول في إطار الامتثال للبند ٥-١٤ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة (انظر أيضاً A/71/676، الفقرة ٣٨).

٢٥ - ويلاحظ الأمين العام في تقريره أنه من المحتمل، في ضوء التعجيل بإغلاق العملية، أن تنشأ خصوم غير منظورة بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، نظراً إلى أن الالتزامات المستحقة للحكومات عن القوات ووحدات الشرطة المشككة والدعم اللوجستي وغير ذلك من السلع الموردة والخدمات المقدمة تبقى سارية لمدة خمس سنوات. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن العوامل الرئيسية التي يمكن أن تنشأ عنها خصوم غير منظورة تشمل المدفوعات المتصلة بالموظفين، والمطالبات المقدمة من البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والأنشطة المقررة المتعلقة بالتنظيف البيئي للأراضي والمواقع الأخرى، والالتزامات المتعلقة بتجديد المباني والمرافق لإعادتها إلى حالتها الأصلية.

منحة التعليم وتنظيف البيئة

٢٦ - فيما يتعلق بمنحة التعليم، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن الاعتمادات المتعلقة بالتكاليف المتصلة بمنحة التعليم مدرجة في الميزانية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ في إطار بند الميزانية المتصل بالتكاليف العامة للموظفين فيما يخص الموظفين الدوليين، وأنه ليس من المتوقع تلقي أي مطالبات تتصل بالفترات الدراسية بعد إغلاق العملية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. إلا أن اللجنة أبلغت أيضاً أنه يجوز للموظف، وفقاً للقاعدة ٣-١٧ من النظامين الإداري والأساسي لموظفين الأمم المتحدة، أن يقدم طلباً مكتوباً للحصول على منحة التعليم بأثر رجعي في غضون سنة من التاريخ الذي كان يستحق أن يؤدي له فيه المبلغ الأول.

٢٧ - وطلبت اللجنة الاستشارية معلومات كمية عن الالتزامات التي يحتمل أن تنشأ في المستقبل، ولكنها لم تحصل عليها. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تُقدم معلومات كمية

مستكملة عن الخصوم الجارية ومنح التعليم المستحقة المحتملة إلى الجمعية العامة عند نظرها في تقرير الأمين العام عن أداء الميزانية.

٢٨ - أما فيما يتعلق بتنظيف البيئة، فقد زودت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بمعلومات مستكملة عن أنشطة تنظيف البيئة التي تشمل إزالة التلوث النفطي/تلوث التربة حول المولدات وورش تصليح المركبات؛ وإزالة محطات معالجة مياه الصرف الصحي وما يرتبط بها من محطات الرفع الموجودة في الأرض؛ وتنظيف خزانات التفسخ والعوازل التي تفصل المياه عن الزيوت؛ وجمع النفايات الصلبة والتخلص منها بشكل عام. وأبلغت اللجنة أيضا أن العملية تخلصت من حوالي ١٠٠ طن من التربة الملوثة، كانت موجودة أساسا حول مستودعات الوقود والمولدات، وأن تكاليف تنظيف البيئة مدرجة في إطار الموارد المعتمدة للمرافق والهياكل الأساسية. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تسهم العملية بدروس بشأن تنظيف البيئة في السجل المركزي الذي يجري تجميعه من أجل توفير التوجيه لعمليات سحب البعثات وإغلاقها في المستقبل. ويمكن الاطلاع على ملاحظات اللجنة وتوصياتها بشأن المسائل البيئية في تقريرها الشامل عن عمليات حفظ السلام (A/71/836).

٢٩ - وتكرر اللجنة الاستشارية التأكيد على ضرورة أن تستخلص العملية الدروس المستفادة من العمليات المغلقة الأخرى بغية كفالة أن تتم عملية التصفية في الوقت المناسب في ظل الامتثال لجميع الأنظمة والقواعد السارية (انظر A/71/676).

الخصوم غير المنظورة

٣٠ - نظرا لما يتوقعه من خصوم غير منظورة قد تنشأ بعد إغلاق العملية، يوصي الأمين العام بإرجاء البت في كيفية التصرف بالرصيد الحر والإيرادات الأخرى البالغ مجموعها ٩٠٠ ٢٢٣ ٦٥ دولار للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى دورة الجمعية العامة الثانية والسبعين (A/71/732، الفقرة ٧٤). وإذ تلاحظ قيمة الأصول المحتمل بيعها البالغة ٧ ملايين دولار تقريبا والرصيد النقدي المتبقي البالغ ٨٠٠ ٩٤٢ ٩١ دولار للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ وعدم وجود بيانات كمية كافية بشأن الخصوم المالية، فإن اللجنة الاستشارية غير مقتنعة بضرورة أن تبقى العملية على ذلك المبلغ الإجمالي، وقدره ٩٠٠ ٢٢٣ ٦٥ دولار، الذي يشمل الرصيد الحر والإيرادات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. ولذلك توصي اللجنة الاستشارية بإعادة كامل مبلغ الرصيد الحر وقدره ٣٠٠ ٦٨٠ ٤٨ دولار للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ والإيرادات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ البالغة ٦٠٠ ٥٤٣ ١٦ دولار إلى الدول الأعضاء.

ثالثاً - خلاصة

٣١ - يرد في الفقرة ٧٤ من تقرير أداء ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الإجراءات اللذان يتعين على الجمعية العامة اتخاذهما. وإن اللجنة الاستشارية، إذ تراعي توصياتها الواردة في الفقرة ٣٠ أعلاه، توصي بأن يقيد لحساب الدول الأعضاء بالكامل ودون إبطاء الرصيد الحر البالغ ٣٠٠ ٦٨٠ ٤٨ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٦ والإيرادات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ البالغة ١٦ ٥٤٣ ٦٠٠ دولار.

الوثائق

- أداء ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/732)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/71/676 و A/70/742/Add.13)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/71/836)
- التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لفترة الاثني عشر شهراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات، المجلد الثاني، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/71/5 (Vol. II))
- قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٧٠ و ٢٧١/٧١
- قرار مجلس الأمن ٢٢٦٠ (٢٠١٦) و ٢٢٨٤ (٢٠١٦)